IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية "نحو اتجاهات حديثة وادارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر" للفترة من 26 – 27 آذار 2022

# تحليل مسار الانفاق العام في الاقتصاد العراقي ومدى فاعليته في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي للمدة من 2003-2020

م. د. نغم حميد عبد الخضر الياسري[1] ، د. رباب ناظم خزام[2]

**انتساب الباحثين**
[1] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، 52001
[1] nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

[2] شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع واسط، وزارة النفط، العراق، واسط، 52001
[2] drrabab352@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

**معلومات البحث**
**تأريخ النشر :** آب 2022

**الخلاصة**
تهدف الدراسة إلى تتبع مسار الانفاق العام وتشخيص واقع الاختلالات البنيوية في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2020) والتحقق من مدى فاعلية الانفاق العام في تصحيح تلك الاختلالات، اذ ساهم في اتساع تلك الاختلالات وتعميقها الى جانب الأحداث السياسية والبيئة الاقتصادية السائدة في العقدين السابقين، فضلا عن ذلك ظهر الاعتماد شبه الكامل على المورد النفطي سواء على صعيد هيكل الميزان التجاري أم الجانب التمويلي للموازنة العامة، كما ان ارتفاع مساهمة النفط في الناتج الى أكثر من النصف رافقها تواضع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ما أسهم في زيادة حدة التشوهات في هيكل الإنتاج وهيكل الميزان التجاري، الأمر الذي ظهر واضحاً في اختلال هيكل الموازنة العامة، إذ أن زيادة الايرادات النفطية ساعدت على نمو حجم الانفاق العام بشكل يفوق المعروض السلعي على آثر ضعف القدرة الإنتاجية للبلد، وبالتالي اللجوء الى الاستيراد من الخارج لسد نقص العرض المحلي، وعززت التركيبة المشوهة هذه من الفجوة بين السياسة المالية والتجارية وأفضت الى ديمومة وتنامي حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

**الكلمات المفتاحية:** الانفاق العام، الاختلالات الهيكلية، الموازنة العامة، الهيكل الإنتاجي

# Analyzing the Path of Public Spending in the Iraqi Economy and its Effectiveness in Correcting the Imbalance in the Production Structure for the Period from 2003-2020

**Nagham Hameed Abdulkhudhur[1] , Rabab Nazim Khuzam[2]**

**Affiliation of Authors**
[1] College Administration and Economics, University of Wasit, Iraq, Wasit, 52001
[1] nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

[2] Wasit Branch Oil Products Distribution Company, Oil Ministry, Iraq, Wasit, 52001
[2] drrabab352@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

**Paper Info.**
**Published:** Aug. 2022

**Abstract**
The study aims to concerned with focusing on tracking the path of public spending and diagnosing the reality of structural imbalances in the production structure of the Iraqi economy during the period (2003-2020) and verifying the effectiveness of public spending in correcting these imbalances, or did it contribute to the widening and deepening of these imbalances along with political events and the economic environment Prevalent in the previous two decades, as the almost complete dependence on the oil resource appeared, both in terms of the structure of the trade balance or the financing aspect of the general budget, in addition to the high contribution of oil to the output to more than half, accompanied by the modest contribution of other economic sectors, which contributed to the sharpening of distortions in the structure of the economy.

Production and the structure of the trade balance, which was evident in the imbalance in the structure of the general budget, as the increase in oil revenues helped in the growth of the volume of public spending in a way that exceeded the commodity supply on the impact of the weak productive capacity of the country, and thus resorting to import from abroad to fill the shortage of domestic supply, and strengthened the composition This distorted the gap between financial and trade policy and led to the perpetuation and growing size of structural imbalances in the Iraqi economy.

**Keywords:** public spending, structural imbalances, public budget, production structure

**المقدمة:**

أن هذا الموضوع يبين ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في الهيكل الإنتاجي بعد عام 2003 نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي كرست من الريعية في الاقتصاد العراقي والاعتماد على قطاع واهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لقد أسهم الانفاق في زيادة حدة الاختلالات في الهيكل الإنتاجي، نتيجة لما ولدته الزيادة في الانفاق العام ولاسيما الانفاق الجاري من زيادة في التيار النقدي بسبب قصور التيار السلعي عن تلبية الطلب المحلي، لتعطل غالبية الأجهزة الإنتاجية وعدم كفاءة الأخرى ما ولد زيادة في الاستيراد من الخارج فضلا عن عدم الكفاءة في توزيع التخصيصات المالية وارتفاع ماهو مخصص للانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري وعدم توزيعها بشكل متوازن على القطاعات الاقتصادية، ومن ثم إبقاء القطاعات الإنتاجية في حالة تدهور وتراجع انتاجيتها ومن ثم تدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ قسم هذا البحث إلى أربعة مباحث خضض المبحث الأول إلى منهجية البحث، بينما خصص المبحث الثاني في تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2020-2003)، في حين خصص المبحث الثالث تشخيص فاعلية الانفاق العام في تبني استراتيجية تصحيح الهيكل الإنتاجي في العراق للمدة (2020-2003) في حين تناول المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات وختم البحث بقائمة المصادر.

**المبحث الأول / منهجية البحث**

**مشكلة البحث**

إن الاقتصاد العراقي يعاني من تركيبة مشوهة عززت من الاختلال القائم في الهيكل الإنتاجي والميزان التجاري نتيجة ضعف الامكانيات الإنتاجية للبلد، فضلاً عن الانفصال شبه التام بين القطاعات الاقتصادية وتدني مساهمتها في الناتج.

**فرضية البحث**

يستند البحث الى فرضية مفادها " إن الانفاق العام قد ساهم في اتساع حجم الاختلالات البنيوية للاقتصاد العراقي طيلة مدة الدراسة وانعدام أمكانية تأثيره على تصحيح تلك الاختلالات.

**أهمية البحث**

تبرز أهمية البحث في أنه يصور مدى قدرة اتجاهات الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري في إمكانية تصحيح مثل تلك الاختلالات الهيكلية من عدمها خلال مدة البحث.

**المبحث الثاني/ تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2020)**

يعد مؤشر النفقات العامة أحد أهم المؤشرات المستخدمة للحكم على مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار النفقات العامة جزءاً اساسياً من السياسات المالية للدولة، وفي العراق وعلى الرغم من التحول الكبير الذي حصل في فلسفة الحكم منذ عام 2003 والانتقال من النظام الاشتراكي الى السوق الحر. الا أن المتتبع للموازنة العراقية يلاحظ أن النفقات الحكومية اتخذت منحاً تصاعدياً بفعل ديمومة واستمرار محاولة الدولة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الصرف على توفير مفردات البطاقة التموينية، ودعم المحروقات، وشبكة الرعاية الاجتماعية، وشبكة الرعاية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل للمواطنين من خلال فتح باب التعيينات في مؤسسات الدولة [1]، ويمكن القول أن الانفاق العام يتكون من قسمين رئيسين هما الانفاق الاستهلاكي (الجاري) والانفاق الاستثماري، ويتضمن الانفاق الاستهلاكي جميع النفقات السنوية المقدرة في الموازنة لدفع الرواتب والأجور والتخصيصات الأخرى ومنها المنح والاعانات الاجتماعية والمستلزمات الخدمية والسلعية للقطاع العام والتحويلات الجارية فضلاً عن نفقات رواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي المدفوعة نقدا[2].

أما النفقات الاستثمارية فتخصص لتكوين رأس المال وتهدف لتنمية الثروة القومية وتشمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأس مالية الى الداخل، وتهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية الى تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع والتي تربط بمدى توافر الموارد والقيود المؤسسية والاقتصادية الكلية وغالباً ما تحدد برامج الاصلاح الهيكلي ما يجب منحه الأولوية من المشاريع، ويجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثره على ميزان المدفوعات من حيث تمويل المشاريع وعبء الديون الخارجية وتأثير ذلك على السياسة المالية والنقدية [3].

يلاحظ من خلال الجدول (1) بلوغ النفقات العامة (4901961) مليون دينار خلال عام 2003 وهي قيمة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة بسبب توقف أغلب المشاريع والخطط التنموية في تلك المدة على آثر الحروب المستمرة. وخلال عام 2004 ازدادت النفقات العامة لتبلغ (31521427) مليون دينار وبنسبة (543%) خاصة النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية. وتشهد المدة من (2006-2009) ارتفاعات في النفقات العامة بلغت (37494459) مليون دينار وسجلت النفقات الاستثمارية

(5276851) مليون دينار، فيما بلغت النفقات الاستهلاكية (الجارية) (32217608) مليون دينار وبنسبة (85.9%) من الانفاق العام وترجع هذه الزيادة في قيمة النفقات الاستهلاكية بسبب إعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وربطها بالعمل المدني. أما خلال عام 2009 بلغت النفقات العامة (55589721) مليون دينار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية (9648659) مليون دينار فيما بلغت النفقات الاستهلاكية (45941062) مليون دينار ونسبته من الانفاق العام (82.6%) وترجع هذه الارتفاعات الى زيادة التخصيصات الوظيفية والرواتب استناداً الى الارتفاع الحاصل في الايرادات النفطية.

واستمرت الزيادة في النفقات العامة لتبلغ (78757666) مليون دينار خلال عام 2011 وبنسبة (12.2%) وبلغت خلالها النفقات الاستهلاكية قيمة مقدارها (78757666) مليون دينار فيما بلغت النفقات الاستثمارية (17832113) مليون دينار وبنسبة (22.6%) من الانفاق العام، وشهدت النفقات العامة تذبذبات مختلفة ما بين الارتفاع والانخفاض أذ بلغت (84693524) مليون دينار لعام 2015 فيما بلغت النفقات الاستهلاكية (56916476) مليون دينار وبنسبة (67.2%) من الانفاق العام بسبب صدمة انخفاض أسعار النفط ما شكل آثراً سلبياً على ايرادات العراق وما انعكس على النفقات الحكومية بشقيها، في حين بلغت النفقات الاستثمارية قيمة مقدارها (27777048) مليون دينار وبنسبة (32.7%) من الانفاق العام، واستمر الانخفاض للنفقات العامة لعام 2016 فبلغت (73571002) مليون دينار فيما بلغت النفقات الاستهلاكية (55162767) مليون دينار وبنسبة (74.9%) من الانفاق العام وهذا بدوره أدى الى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة وارتفاع مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عائدات تصدير النفط فضلاً عن ضغوط ارتفاع الانفاق العسكري.

استمرت الزيادة في النفقات العامة الى أن بلغت (76082412) مليون دينار خلال عام 2020 بسبب انهيار أسعار النفط جراء تفشي جائحة كورونا ما واجه الاقتصاد العراقي أزمتين ألقتا بظلالهما على المالية العامة في العراق هما (انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا) أدى ذلك الى زيادة النفقات العامة المتوجهة الى القطاع الصحي والطبقات الاجتماعية المتضررة من الاغلاق الكلي والجزئي للبلد، فكانت قيمة النفقات الاستهلاكية (72873500) مليون دينار وبنسبة (95.7%) من الانفاق العام وبلغ الانفاق الاستثماري (3208912) مليون دينار ونسبة (4.2%) من الانفاق العام كما موضح في الجدول (1).

**الجدول (1) يبين نتائج معدلات الأنفاق العام في العراق للمدة من (2003-2020)**

| السنة | الانفاق العام (1) | معدل النمو السنوي % (2) | الانفاق الجاري (3) | معدل النمو السنوي % (4) | الانفاق الاستثماري (5) | معدل النمو السنوي % (6) | الانفاق الجاري الى الانفاق العام % (7) | الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام % (8) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2003** | 4901961 | --- | 4614080 | --- | 287881 | --- | 94.1 | 5.8 |
| **2004** | 31521427 | 543 | 27597167 | 498 | 3924260 | 1263.1 | 87.5 | 12.4 |
| **2005** | 30831142 | -2.1 | 27066124 | -1.9 | 3795018 | -3.2 | 87.7 | 12.3 |
| **2006** | 37494459 | 21.6 | 32217608 | 19 | 5276851 | 39.0 | 85.9 | 14.0 |
| **2007** | 39308348 | 4.8 | 32719837 | 1.5 | 6588512 | 24.8 | 83.2 | 16.7 |
| **2008** | 67277197 | 71.1 | 52301181 | 59.8 | 14976016 | 127.3 | 77.7 | 22.2 |
| **2009** | 55589721 | -17.3 | 45941062 | -12.1 | 9648659 | -35.5 | 82.6 | 17.3 |
| **2010** | 70134201 | 26.1 | 54580860 | 18.8 | 15553341 | 61.1 | 77.8 | 22.1 |
| **2011** | 78757666 | 12.2 | 60925553 | 11.6 | 17832113 | 14.6 | 77.3 | 22.6 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2012** | 105139575 | 33.4 | 75788622 | 24.3 | 29350954 | 64.5 | 72.0 | 27.9 |
| **2013** | 119127556 | 13.3 | 78746806 | 3.9 | 40380750 | 37.5 | 66.1 | 33.8 |
| **2014** | 125321074 | 5.1 | 86568374 | 9.9 | 38752700 | -4.0 | 69.0 | 30.9 |
| **2015** | 84693524 | -32.4 | 56916476 | -34.2 | 27777048 | -28.3 | 67.2 | 32.7 |
| **2016** | 73571002 | -13.1 | 55162767 | -3 | 18408235 | -33.7 | 74.9 | 25.0 |
| **2017** | 75490115 | 2.6 | 59025654 | 7 | 16464461 | -10.5 | 78.1 | 21.8 |
| **2018** | 80873188 | 7.1 | 67052856 | 13.5 | 13820332 | -16.0 | 94.0 | 17.0 |
| **2019** | 111723600 | 38.1 | 87301123 | 30.1 | 24422612 | 76.7 | 78.1 | 21.8 |
| **2020** | 76082412 | -31.9 | 72873500 | -16.5 | 3208912 | -86.8 | 95.7 | 4.2 |

المصدر:

- الاعمدة (1،3،5) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة/ وزارة المالية، حسابات ختامية، سنوات متفرقة.
- الاعمدة (2،4،6،7،8) من عمل الباحثتين.

كما موضح في الشكل (1).

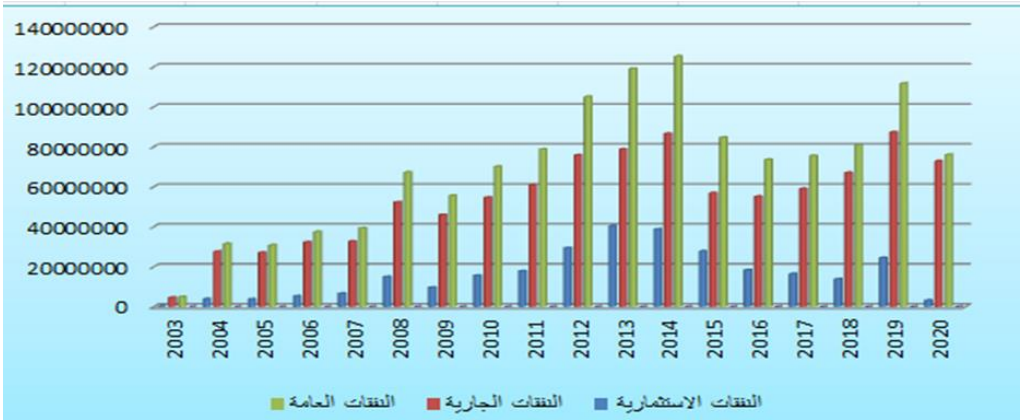


**الشكل (1) يوضح تطور النفقات العامة والاستهلاكية والنفقات الاستثمارية في العراق للمدة من (2003-2020)**

المصدر: اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

**المبحث الثالث/ تحليل اختلال الهيكل الإنتاجي في العراق للمدة من (2003-2020)**

**أولاً: الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية**

يعاني الاقتصاد العراقي منذ مدة طويلة من الاختلالات الهيكلية في مجمل قطاعاته وخصوصاً بعد عام 2003 بسبب الظروف السياسية التي شهدتها الساحة العراقية والتي انعكست بشكل كبير على تدني مستويات التنمية من جهة ومن جهة أخرى الاهتمام المتزايد بالقطاع الانتاجي للصناعات الاستخراجية في العراق بسبب زيادة العوائد النفطية وارتفاع أسعار برميل النفط وتدفق الايرادات النفطية بصورة هائلة التي لم تستغل بصورة صحيحة في تطوير القطاعات التنموية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والقطاعات الأخرى، وهذا بدوره أدى الى تعميق الطبيعة الريعية في الاقتصاد العراقي التي جاءت نتيجة التخبط في وضع السياسات التنموية وسوء الإدارة والتخطيط، فضلاً عن الأوضاع الأمنية والإهمال والفساد وإجراءات السياسة الاقتصادية للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، ويعُد الاختلال الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي من السمات الأساسية التي يتميز بها الاقتصاد العراقي، ويقصد بالاختلال الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي "سيادة وهيمنة الإنتاج الأولي المتمثل في النشاطات الاقتصادية الاستخراجية مقابل قصور وتدني ومحدودية النشاطات

الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعات التحويلية المخصصة بالأساس للاستهلاك المحلي [4]، وهذا النوع من الاختلالات يظهر بنسبة كبيرة في الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده على القطاع النفطي دون القطاعات الإنتاجية الأخرى وعوائده الكبيرة التي تحتل أكثر من (90%) من الحصيلة العامة للدخل، وهذه الظاهرة التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي لها تأثيرات كثيرة متمثلة بعدم التنوع الاقتصادي في العمليات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى عدم القدرة على اشباع وسد حاجة الطلب المحلي المتزايد لمختلف أنواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بنحو يفوق قدرة الاقتصاد.

يتضح من خلال الجدول (2) هيمنة اسهام القطاع النفطي وأهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2003 بنحو عام باستثناء الأعوام التي انخفض فيها سعر النفط في الأسوق النفطية العالمية وكذلك خلال مدة الحرب على الإرهاب وبخاصة في الأعوام (2014، 2015) والتي حصل فيها اختلال اقتصادي في الهيكل الإنتاجي. إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (59.2%) خلال عام 2003، في حين انخفضت عام 2014 بنسبة (51.3%) بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية، لترتفع نسبة مساهمته عام 2020 بنسبة (61.4%) وعلى الرغم من المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الا أنه لم يحقق ما مرجو منه نتيجة الاضرار التي لحقت بمنشأته وبخطوطه الناقلة نتيجة الحروب وما تبعها من الأعمال الارهابية، فضلاً عن تعرض المنشآت النفطية الى التقادم والتآكل.

أما القطاعات الأخرى واهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي فكانت أقل أهمية من مساهمة القطاع النفطي ولم يكن لها الدور الفاعل في النشاط الاقتصادي وهذا يدل على فشل السياسات الاقتصادية في رفع مستوى القطاعات بصفته عاملا مهما في زيادة النشاط الاقتصادي خاصة في بلد غني مثل العراق تتوافر فيه الأراضي الزراعية واليد العاملة والصناعات التحويلية والسياحة الجيدة، والجدول (2) يوضح مساهمة القطاع النفطي وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2003-2020) وكما موضح في الجدول (2).

**الجدول (2) يبين النتائج مساهمة القطاع النفطي وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة من (2003-2020)**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار (1) | الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (2) | نسبة القطاع النفطي (3) | نسبة بقية القطاعات (4) |
|---|---|---|---|---|
| **2003** | 66335848.2 | --- | 59.2 | 40.7 |
| **2004** | 101845262.4 | 42876855.30 | 55.0 | 48.2 |
| **2005** | 103568449.0 | 37382056.48 | 50.1 | 49.8 |
| **2006** | 109368369.0 | 48897303.63 | 50.5 | 49.9 |
| **2007** | 111455813.4 | 51381129.79 | 52.7 | 47.2 |
| **2008** | 120626517.1 | 53678800.07 | 54.5 | 45.4 |
| **2009** | 124702847.9 | 71204884.83 | 54.0 | 46 |
| **2010** | 132687028.6 | 71783682.69 | 51.3 | 48.6 |
| **2011** | 142696722.0 | 64643198.30 | 51.7 | 48.2 |
| **2012** | 162587533.1 | 80643416.37 | 51.3 | 48.6 |
| **2013** | 174990175.0 | 91169881.18 | 49.2 | 50.8 |
| **2014** | 169557865.0 | 86433529.58 | 51.3 | 48.6 |
| **2015** | 183616300.0 | 82443697.15 | 55.1 | 44.9 |
| **2016** | 199532100.0 | 82737115.56 | 64.48 | 35.48 |
| **2017** | 201059400.0 | 73846824.12 | 63.96 | 36.04 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **2018** | 21053290.0 | 7894932.63 | 62.5 | 37.5 |
| **2019** | 22307500.0 | 84322357.94 | 62.2 | 37.8 |
| **2020** | 188112800.0 | 71900000 | 61.4 | 38.6 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

أما الأهمية النسبية للقطاع النفطي وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في العراق فكما هو موضح في الشكل (2)

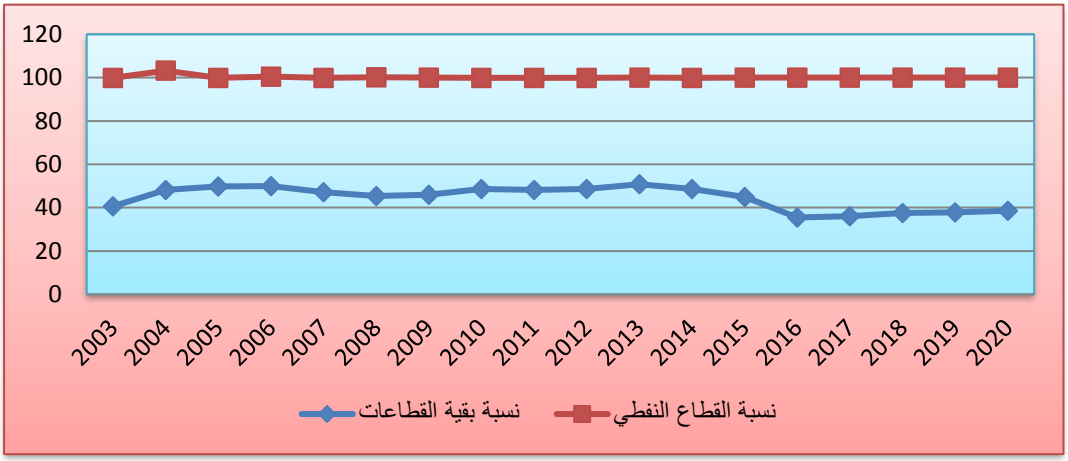


**الشكل (2) يوضح الأهمية النسبية للقطاع النفطي وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2003-2020)**

المصدر: اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

**ثانياً: الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري**

تحتل صادرات النفط الخام ما يزيد عن نسبته 95% كمعدل متوسط التي تشكل نسبة كبيرة جداً من هيكل الميزان التجاري بينما لا تشكل صادرات السلع والخدمات الأخرى الا نسبة قليلة من الأهمية الاقتصادية كماً ونوعاً، هذا بدوره ولد الاختلال الكبيرة في بنية الصادرات نتيجة انخفاض مرونات العرض والطلب وبالتالي فقدانها القدرة التنافسية في السوق العالمية من جهة ومن جهة أخرى تتميز الصادرات بالتركيز الجغرافي التي تتجه نحو الاسواق للدول المتقدمة، وبالتالي يتولد من خلال التركيز السلعي والجغرافي اختلال واسع في بنية الصادرات التي تشكل الدور الرئيسي في هيكل الميزان التجاري ونتيجة لذلك يتعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات قوية بصفتها نتيجة مباشرة لحصول أي تغيرات سلبية في الاوضاع الاقتصادية الدولية خصوصاً مع البلدان ذات الشراكة التجارية مع العراق. أما الجانب الأخر من هيكل الميزان التجاري المتمثل بهيكل الاستيرادات الذي يعكس ضعف التوجه الانتاجي داخل البلد، وتتميز السوق العراقية باعتمادها على جانب الاستيرادات بصورة كبيرة نتيجة لارتفاع الطلب المحلي مقابل انخفاض الانتاج المحلي، كما يتميز الميزان التجاري بكونه يمثل الجزء الأكبر في الحساب الجاري وميزان المدفوعات وهو ما يؤشر ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد، الأمر الذي يجعل النشاط المحلي معرض بصورة خطرة وكبيرة الى الصدمات الخارجية ويضعف من قدرته على مواجهة الازمات[5] . يلاحظ من خلال تتبع بيانات الجدول (3) أن الصادرات للسلع والخدمات ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2004 وبلغت (48.61%) نتيجة رفع الحظر عن الصادرات النفطية العراقية وبداية تحسن الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط، إذ استمرت الارتفاعات في صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 ما عدا عام 2009 التي اخفضت نسبته (39.40%) نتيجة الأزمة العالمية، ثم عاود الارتفاع في الاعوام اللاحقة، ولكنه ما لبث أن عاود بالانخفاض عام 2014 لتبلغ نسبته (38.56%) نتيجة الأزمة المركبة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بالأزمة المالية وارهاب داعش، واستمرت انخفاضات نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2018 ارتفعت لتبلغ (38.86%)،وكنها

تراجعت خلال عام 2020 لتبلغ (34.33%) نتيجة تفشي وباء كورونا لجميع انحاء العالم فضلاً عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. أما هيكل الاستيرادات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بلغ نسبة (49.42%) خلال عام 2004 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بطيلة سنوات الدراسة ماعدا عام 2003 ويرجع سبب الارتفاع دخول العديد من السلع وانتشارها في الاسواق المحلية نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية، إذ استمرت الانخفاضات حتى في وقت الأزمة المركبة خلال الأعوام (2014-2015) نتيجة وجود داعش الإرهابي وما نتج عنه من انهيار وركود في السوق المحلية، ثم اخذت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الى أن بلغت (30.02%) خلال عام 2020. ويلاحظ من خلال الجدول (3) أن الميزان التجاري حقق فائضاً طيلة مدة الدراسة ماعدا عام 2004 حقق عجزاً مقداره (431541) مليون دينار نتيجة الزيادة في الاستيرادات التي تفوق زيادة الصادرات، ثم أخذ الفائض في الميزان التجاري بالانخفاض ليبلغ (117420) مليون دينار خلال عام 2009 نتيجة التأثر بالأزمة المالية العالمية، وبسبب الازمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي كان أثرها واضحا بتقلب فائض الميزان التجاري ليبلغ (85779972) مليون دينار عام 2020. ويمكن توضيح مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بالمتغيرات الخارجية باستخدام مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي الذي بين مدى الانفتاح على السوق العالمية عن طريق التجارة الخارجية ومدى اسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت النسبة مرتفعة كان الاقتصاد أكثر تأثيراً وعرضة للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم ويجب أن تكون النسبة المقبولة تتراوح بين 20%-40 [6]. فيلاحظ من خلال الجدول (3) أن درجة الانكشاف الاقتصادي بلغت (118.79%) لعام 2003 وهي نسبة مرتفعة نتيجة الانفتاح على السوق العالمية والتخلص من العقوبات الاقتصادية ونبني سياسة الحرية التجارية، ثم اخذت درجة الانكشاف الاقتصادي بالانخفاض التدريجي الى أن بلغت (64.35%) خلال عام 2020وكما موضح بالجدول (3)

**الجدول (3) يبين نتائج الأهمية النسبية للميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة من (2003-2004)**

**مليون دينار**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1) | الصادرات من السلع والخدمات (2) | الاستيرادات من السلع والخدمات (3) | الميزان التجاري (3-2) (4) | الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي (5) | الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (6) | درجة الانكشاف التجاري % (7) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2003** | 29585789 | 18800496 | 16345648 | 2454848 | 63.55 | 55.25 | 118.79 |
| **2004** | 53235359 | 25877930 | 26309471 | (431541) | 48.61 | 49.42 | 98.03 |
| **2005** | 73533599 | 34810893 | 29383938 | 5426955 | 47.34 | 39.96 | 87.3 |
| **2006** | 95587955 | 44786043 | 27443169 | 17342874 | 46.85 | 28.71 | 75.56 |
| **2007** | 111455813 | 49685450 | 22951440 | 26734010 | 44.58 | 20.59 | 65.17 |
| **2008** | 157026061 | 79028558 | 48249768 | 30778790 | 50.33 | 30.73 | 81.06 |
| **2009** | 130643200 | 51473565 | 51356145 | 117420 | 39.40 | 39.31 | 78.71 |
| **2010** | 162064565 | 63880713 | 55232658 | 8648055 | 39.42 | 34.08 | 73.50 |
| **2011** | 217327107 | 96531318 | 60316542 | 36214776 | 44.42 | 27.75 | 67.41 |
| **2012** | 254225490 | 113151788 | 73980251 | 39171537 | 44.51 | 29.10 | 73.61 |
| **2013** | 273587529 | 108514489 | 75910914 | 32603575 | 39.66 | 27.75 | 67.41 |
| **2014** | 266420384 | 102738475 | 69948806 | 32789669 | 38.56 | 26.26 | 64.82 |
| **2015** | 194681215 | 606697214 | 56747812 | 549949402 | 31.16 | 29.15 | 60.31 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 40.98 | 20.58 | 20.40 | 361252340 | 40518913 | 401771253 | 196924282 | **2016** |
| 54.11 | 21.47 | 32.64 | 676045698 | 47597562 | 723643260 | 221665709 | **2017** |
| 59.44 | 20.58 | 38.86 | 49155040 | 55340560 | 104495600 | 268918874 | **2018** |
| 61.54 | 25.61 | 35.93 | 927439488 | 71160912 | 998600400 | 277884869 | **2019** |
| 64.35 | 30.02 | 34.33 | 85779972 | 596720034 | 682500006 | 198774325 | **2020** |

المصدر:

- (1،2،3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- (4،5،6،7) من عمل الباحثتين.

أما درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة من(2003-2020) كما موضح بالشكل (3).

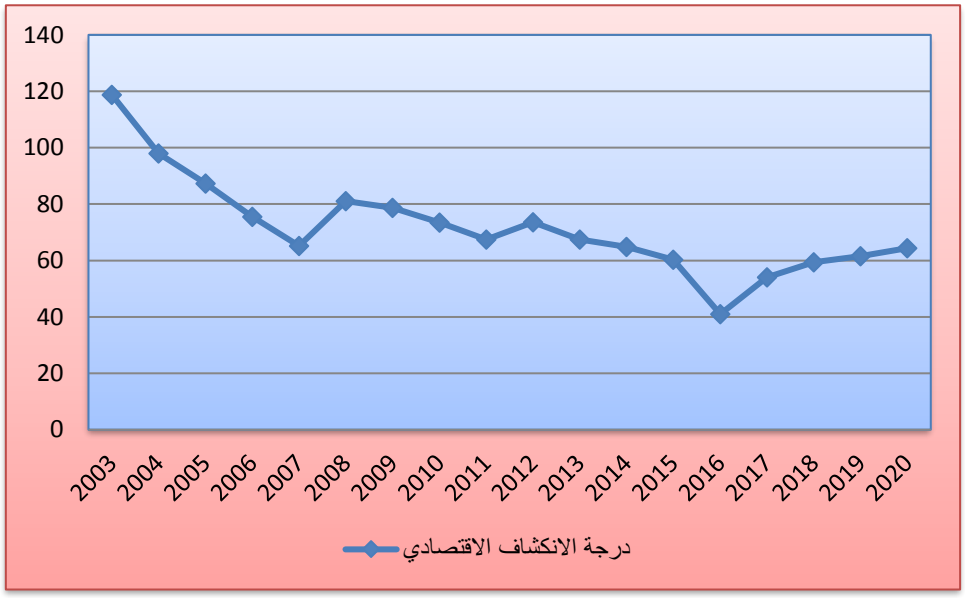


**الشكل (3) يوضح درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)**

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

**المبحث الرابع/ تشخيص فاعلية الانفاق العام في تبني استراتيجية تصحيح الهيكل الإنتاجي في العراق للمدة من (2003-2020)**

ان اصلاح اختلال الهيكل الإنتاجي يتطلب العمل على تكييف الاقتصاد لعملية التغيير والشروع بالانتقال من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ومن ثم قطاع الخدمات، بهدف بلوغ مرحلة الرفاه الاقتصادي لذا من المفترض أن يتبنى الانفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي عملية التصحيح المذكورة .

من تتبع بيانات الاقتصاد العراقي يلاحظ ان الزيادة الحاصلة في الانفاق الجاري المتمثلة في بزيادة الرواتب والأجور الى جانب تنامي حجم النفقات التحويلية على أثر زيادة العوائد النفطية، قد عملت على اتساع حجم الطلب المحلي على السلع والخدمات قابلها انكماش جانب العرض نتيجة التوقف شبه التام للجهاز الإنتاجي، ما تطلب الامر اللجوء الى الاستيراد الخارجي لردم فجوة الطلب المحلي على السلع والخدمات، ان هذا الامر ساهم في خروج العملة الدولارية خارج البلد والتي كان من المفترض توظيفها لمعالجة الاختلالات البنيوية الملازمة للاقتصاد . وبهذا يمكن القول ان الانفاق الجاري لم يمتلك تأثيرا فعالا تجاه تصحيح الاختلالات في الهيكل الإنتاجي، كما يمكن تشخيص مسار هذا الانفاق على انه معاكس لاتجاهات القطاعات الرئيسة. والشكل (4) يوضح جدلية العلاقة بين الانفاق الجاري وهيكل الإنتاج في العراق وكما موضحة بالشكل (4).

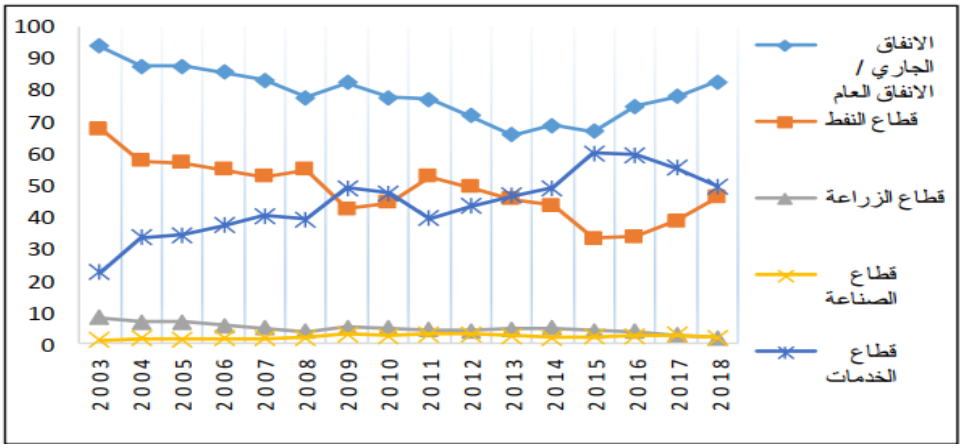


**الشكل (4) يبين العلاقة بين الانفاق الجاري وهيكل الإنتاج في العراق**

المصدر: اعداد الباحثتين بالاعتماد على :
-بيانات وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سنوات متفرقة.
_ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات متفرقة.

اما بالنسبة للإنفاق الاستثماري ومدى فاعليته في تصحيح اختلال الهياكل الإنتاجية، فيلاحظ ان الاقتصاد العراقي يواجه قيد الطاقة الاستيعابية للاستثمار وذلك نتيجة ضعف العناصر الساندة لرأس المال كظروف البيئة الاستثمارية الملائمة والقوى العاملة والإدارة الرشيدة، ما يقوض أثر الانفاق الاستثماري في عملية التصحيح للهياكل الإنتاجية، اذ ان عشوائية التوزيع للمخصصات الاستثمارية قادت الى حالة من اللاتناسب في النمو القطاعي الى جانب ضآلة التخصيصات مقارنة بحجم الانفاق الجاري لدرجة لاتمكنها من احداث تغييرات بنوية تفضي الى زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم بأتجاه تصحيح هياكل الإنتاج . اذ يساهم هذا الانخفاض في التخصيصات المالية في هشاشة وتحجيم دور الانفاق الاستثماري في معالجة فجوة العرض وتوسيع الطاقة الإنتاجية والبنى التحتية وتوليد تراكم رأس مالي مساوٍ لقيمة هذه التخصيصات، نتيجة لسوء اختيار الأولويات الاستثمارية وتدني كفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية واستفحال الفساد الإداري والمالي الامر الذي عرقل من ترجمة تلك التخصيصات الى مشاريع حقيقية في الواقع وبالتالي ضعف فاعلية الانفاق الاستثماري في تصحيح الهيكل الإنتاجي. وان العلاقة بين الانفاق الاستثماري وهيكل الإنتاج في العراق وكما موضحة بالشكل (5).

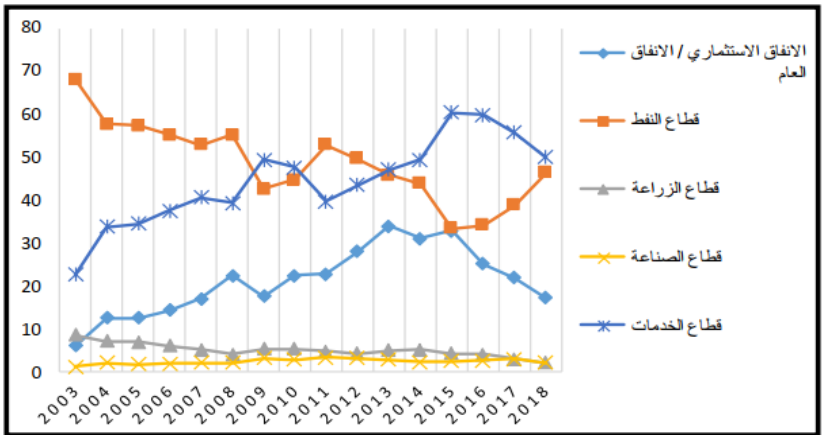


**الشكل (5) يوضح العلاقة بين الانفاق الاستثماري وهيكل الإنتاج في العراق**

المصدر: من عمل الباحثتين بالاعتماد على:
- بيانات وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات متفرقة.

**المبحث الخامس/ الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

1. اشارت نتائج البحث الى ضعف فاعلية الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري في انتهاج استراتيجية تتبنى تصحيح الاختلالات الحاصلة في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد طيلة مدة الدراسة، اذ يلاحظ اختلاف مكونات الانفاق العام لصالح الجانب التشغيلي على حساب الجانب الاستثماري، الامر الذي انعكس على القطاعات الإنتاجية من خلال عدم كفاية التخصيصات المالية الموجهة لهذه القطاعات .
2. ان الطبيعة الريعية الشديدة فرضت على الاقتصاد العراقي تحمل نوعا جديدا من الازمات المركبة، فضلا على الازمات المزدوجة والمنفردة، اذ ان العراق الان أمام كارثة صحية واقتصادية نتيجة تزايد الإصابات بالجائحة فضلاً عن شحة الموارد المالية اللازمة لمواجهة متطلبات هذه الازمة والتقليل من حدتها. لذا فأن تبني حزمة من محفزات غير مستدامة الى جانب ضعف عوائد النفط ستؤدي الى اثار مالية ضارة.
3. بينت الدراسة حالة من اللاتوازن في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية الرئيسة، الى جانب سوء الإدارة وتنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري .
4. ضعف التناغم والتكامل بين القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع النفطي والقطاعات الإنتاجية، وبالتالي عدم الاستفادة من الريع النفطي في تطوير القطاعات الأخرى .

**التوصيات**

1. الشروع في إعادة هيكلة الانفاق العام لتقليص فجوة التباين بين شقي الانفاق العام الجاري والاستثماري .
2. العمل على توسيع قاعدة الإنتاج وخلق الطاقات الإنتاجية عبر تبني سياسات تستهدف توسيع مشاركة القطاع الخاص في تفعيل القطاعات الاقتصادية وبالتالي امتصاص الفائض من القوى العاملة.
3. لتصحيح الاختلالات البنيوية في الإنتاج إذ ينبغي توافر الظروف المؤاتية واللازمة لنجاح عملية التصحيح كالبيئة الاستثمارية الملائمة والقوانين المحفزة ورؤوس الأموال الداعمة.
4. العمل على تحقيق النمو المتوازن للتخصيصات الاستثمارية باتجاه القطاعات الإنتاجية، وعلى الدولة أن تتبنى سياسة العمل المباشر للقطاعات الإنتاجية الرئيسة عبر منح القروض والتسهيلات للمنتجين.

**المصادر والمراجع**

[1] محسن ابراهيم احمد، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية، المجلد (3)، العدد (2)، 2019.
[2] سارة أكرم خطاب واخرون، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (38)، العدد (122)، 2019.
[3] وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 2018.
[4] كامل علاوي الفتلاوي، علي حسين رجب الجبوري، أثر الاختلالات الهيكلية في معدلات نمو الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (13)، العدد (2)، 2021.
[5] أحسان جبر عاشور، قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2019)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (2)، 2021.
[6] علي اسماعيل عبد المجيد، علي عمران حسين الطائي، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (16)، العدد (4)، 2018.